الفصل الخامس
كيف نواجه أزمة الغذاء؟

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

أزمة العجز الغذائي

بداية علينا أن نؤكد حقيقة وهي أن العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد يكون أيضًا سببًا رئيسيًا للإبقاء على الاقتصاديات أكثر ضعفًا. و لا ننكر أن الموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية كثيرًا ما تكون على حساب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو.

كما أن من الأهمية الإشارة إلى أن أزمة الغذاء في الوطن العربي (Le monde arabe) لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي، وانعدام التخطيط الاستراتيجي على المستوى القومي في المجال الزراعي، في حين نرى أن التكتلات التي يشهدها العالم تقوم على خاصية التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية (Le développement économique) والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية كحال المجموعة الأوروبية المشتركة.

في حين أن الدول العربية ورغم ما تتميز به من خصائص مشتركة، من مقومات التكامل الاقتصادية، لم تستطع أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وبالتالي، لامناص أمام العرب لحل المشكل الغذائي إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي، ودعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والتنسيق

بين السياسات والمشاريع التنموية والحدّ من حالات التباين والاعتماد على المعونات الغذائية الأجنبية التي تسود السياسة الاقتصادية العربية.

إن الإعانات التي راهن عليها البعض والتي يمكن القول إنها بمثابة مسكنات للميزان التجاري لاقتصاديات العربية إلا أنها في حقيقة مراميها تشكل فخّاً تنصبه الدول الغربية من أجل الهيمنة على الاقتصاديات العربية.

فعلى سبيل المثال، وطبقًا لمصادر المكتب الجهوي الأمريكي لإفريقيا أن ثمانية من أصل عشر دول تشكل المستورد الكبر للمواد الزراعية الأمريكية، كانت في وقت سابق يشملها برنامج الإعانات الغذائية الأمريكية، حتى أن زيادة الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي الجزائري نحو أمريكا جاء كرد فعل لارتفاع نصيبها من الإعانات الغذائية الأمريكية المخصصة للمغرب العربي، خاصة في ظل أزمة الغذاء العالمية و**الإعصار المالي** مؤخرًا.

وبالتالي، فإن الغايات البعيدة المدى من المعونات الغذائية الأمريكية- وينسحب ذلك على كل الدول الأجنبية- هو فتح أسواق تجارية للمنتوجات الزراعية، لتحل تدريجيًا محل الإعانات الغذائية. فالهدف من الإعانات الأجنبية ليس حل العجز الغذائي العربي وإنما هو حفز الصادرات التجارية للدول المانحة وحتى تسقط دول العالم الثالث (Le tiers monde) في شباكها.

من مظاهر العولمة الفاحشة (الجزيرة، نت)

المبحث الثاني

سبل ضمان الأمن الغذائي

مما لاشك فيه أن هناك عوامل أدت إلى ارتفاع حدة مشكلة الغذاء في الوطن العربي أبرزها ارتفاع الخط البياني لعدد السكان، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها، زيادة على ضعف الإنتاجية الزراعية، وهي عوامل زادت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية للوطن العربي مما جعل الخيار الاستراتيجي للخروج من المأزق يتطلب تحقيق تنمية زراعية مستديمة.

ولتحقيق ضمان الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) في الوطن العربي ينبغي تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة مما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية. وهناك إجراءات متعددة يجب اتخاذها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي نسعى إليه، والإجراءات مترابطة جدليًّا ببعضها البعض، بحيث يظل مردود كل الأجزاء ضعيفًا، إذا لم يتم دعمه بباقي الإجراءات التالية:

- تصحيح توزع الناتج القومي العربي لصالح الفلاحين، فقطاع التجارة والنقل يلتهمان حصصًا ضخمة، لا تُبقي إلا القليل للقطاع الزراعي السلعي. ففي العديد من الدول العربية ترتفع أثمان وسائل النقل المختلفة، لعدم توفر وسائل النقل وأساطيل النقل العربية، وبالتالي، فهناك ارتفاع غير مبرر في كلفة النقل وارتفاع أكبر في هامش الربح

الذي يحصل عليه قطاع النقل بسبب السيطرة الاحتكارية التي يمارسها، وهكذا، تصبح كلفة الشحن فاحشة على الاقتصاد القومي العربي.

- زيادة الإنتاج الزراعي كمًا وكيفًا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة بعد تزايد عدد السكان، وبالتالي، فإن الإنتاج الزراعي (La production agricole) يتطلب مواكبة زيادة عدد السكان. كما ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة مداخيل الأسر، كما تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأمن مداخيل إضافية. كما ينجرّ عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية، نظرًا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.
- ترشيد استخدام الموارد المائية، واستغلال المخزون الإجمالي للمياه الجوفية المقدرة بأكثر من (١٤) ألف مليار متر مكعب في الوطن العربي (Le monde arabe)، زيادة على الموارد السنوية المائية. إن ترشيد استخدام الموارد المائية، بإقامة السدود وتخزين المياه، ينتج زيادة الموارد المائية السطحية بمعدل (٢٩٦) مليار متر مكعب سنويا يذهب هدرًا سنويًا (٥٥) مليار متر مكعب من المياه بسبب التبخر والفقدان في مياه الأنهار والبحيرات.
- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire)، فنحن نعيش ما يعرف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية والمالية العربية، وبعض الأقطار العربية

تتوفر على موارد مالية لكن أراضيها الصالحة للزراعة نـــادرة، بينمـــا تحظى أقطار أخرى بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة كالسودان مثلاً إلا أنها لا تتوفر على الموارد المالية الكفيلة باســـتغلال تلـــك الأراضـــي. فاعتماد كل دولة على مواردها الذاتية وعدم تحقيق إطار تكامل عربي قوي يستطيع من خلاله جني الموارد الاقتصادية الزراعيـــة في بعـــض الدول العربية دون التشغيل الكامل كحال العمل الزراعـــي في مصـــر والسودان والصومال، أو الأراضي الزراعية في الســـودان، وهـــو مـــا انعكس سلبًا على حجم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي وعزّز اتساع الفجوة الغذائية في غالبية الدول العربية.

أيضًا، من شأن الإنتاج الزراعي (La production agricole) إحداث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية خاصة أن اتفاقية التجارة الدوليـــة (Le commerce international) (الغات) قد خصصـــت القيـــود الجمركيـــة وأزالت الحواجز غير الجمركية، مما سيزيد الكفاءة التنافســـية للصـــادرات الزراعية العربية.

- تدعيم السياسة السعرية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصـــادية البالغة الأهمية، لكنها في الوطن العربي لا تســـتغل في تســـريع عمليـــة التنمية، فالأسعار التي تتشكل في الأسواق العربية للســـلع الزراعيـــة، لاتخضع لأي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية. فهي بوضعها الحالي تعتبر من أهم معوقات التنمية الزراعية برمتها. خلافًـــا للـــدول الصـــناعية

رأسمالية كانت أم اشتراكية فإنها تحاول ضمان أسعار اجتماعية للسلع الزراعية لضمان أمنها الغذائي.

- إن تحديد الأسعار للسلع الغذائية الزراعية الإستراتيجية كالحبوب والألبان واللحوم..الخ. في أول المواسم الزراعية من شأنها أن تحقق للفلاح ربحًا مجزيًا يدفعه لمزيد من الإنتاج ويسمح له بزيادة رأسماله الثابت سنويًا بشكل دائم، وأيضًا، يؤمّن له دخلاً يتناسب مع أهمية العمل الذي يقوم به وهو ضمان الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) للوطن العربي.
- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا، فأداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفان استراتيجيان لتحقيق الأمن الغذائي الوطن العربي، ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود ينبغي تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية، عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي، والتوسع في المكننة الزراعية، وتبني أساليب الري الحديثة، وتطوير الأصول الوراثية باستخدام الهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية، للحصول على سلالات وبذور فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الانتهاج الزراعي، وانتاج نباتات تتحمل البذار والغراس المحسنة عربيًا وتوفيرها للفلاحين.
- تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي (La production agricole)ة وفائض المنتجات الزراعية، ذلك أن القطاع الزراعي العربي يعتمد بالأساس على وسائل الإنتاج المستوردة، مما يجعل الحصول عليها مكلفًا جدًا،

بسبب نقص العملات الأجنبية والتخفيض الاستعماري الاحتكـــاري المستمر لقيمة العملات العربية بالنسبة إلى عملات الدول المصدرة لها. إن جزءاً غير قليل من المحاصيل الزراعية ذات طاقات إنتاجية متواضعة جدًا.

- الضمان الاجتماعي والصحي للفلاحين والضـــمان ضـــد الجفـــاف والكوارث الطبيعية، فالزراعة العربية تعتمد في معظمها على الأمطـــار، التي لا تنتظم في هطولها. وتمر فترات من الجفاف تهدد حياة عشـــرات الآلاف والملايين من الفلاحين بالموت جوعًا وعطشًا. خاصة أن الوطن العربي (Le monde arabe) يعاني منذ عدة عقود من موجة جفـــاف عامة، خاصة أجزائه الواقعة في إفريقيا.